الأمناء

www.alomanaa.net

الأحد 8 ديسمبر 2024م- الموافق 7 جمادى الآخرة 1446 هـ - العدد 1680

امسح الكود بجوالك وتابعنا على موقعنا الاليكتروني

مصفاة عدن وقرار المحكمة

أحمد راشد الصبيحي

تعد مصفاة عدن من أكبر المشاريع التي أقامتها بريطانيا في الجنوب إبان الاحتلال، وقد أقامتها بريطانيا كبديل عن مصفاة عبدان في إيران، بعد خلافها مع حكومة مصدق أيام شاه إيران، لتتخذ قرارًا بإقامة مصفاة في عدن، والتي احتلت حينها المرتبة الأولى بين المصافي في الوطن العربي من حيث الحداثة وكمية التكرير وسعة التخزين.

وقد تم إنجاز المشروع خلال عامين، مع ميناء الزيت والمنازل المجاورة للمصفاة في البريقة: بي كلاس، وس كلاس، وكود النمر، وكذلك الخيسة كبديل لسكان كود النمر الأصليين. وخلال كل الحروب التي وقعت في الجنوب، لم يجرؤ أحد على إطلاق طلقة واحدة تجاه المصفاة أو السعي لتخريبها، لعلم الجميع أنها صرح عظيم وعملاق لا يمكن المساس به مهما كانت الخلافات بين المتصارعين، فهي ثروة وطنية كبرى.

وأبان حرب عام ٢٠١٥، وبرغم الصواريخ التي أطلقها الحوثي على المصفاة وإشعال الحرائق فيها، ظلت صامدة بجهود عمالها الأوفياء حتى تحرير عدن. تم تكرير خمسة أطنان من الخام الذي كان مخزونًا قبل اندلاع الحرب، وهذا يعطي دلالة واضحة على أن كوادر المصفاة استطاعوا التغلب على كل الأضرار التي لحقت بها أثناء الحرب، ولم تخرج المصفاة من الخدمة من حيث التكرير، مع بقاء محطة الكهرباء قائمة تزودها بالطاقة الكهربائية.

حتى جاءت فكرة شيطانية من قبل بعض شياطين الإنس دفعت إلى تفكيك محطة كهرباء المصفاة، وهي القلب المشغل لورش التكرير والإنارة فيها. ورغم معارضة كثير من الفنيين لهذه الفكرة، إلا أنها نُفذت. لم يكن تفكيك محطة الكهرباء بخطأ بشري يمكن تفاديه، إنما أجزم أنه كان مخططًا بُيت بليل، لتبقى المصفاة مخازن للوبي الفساد، حتى يتحكموا بعد ذلك بكل المشتقات النفطية، وخاصة البترول والديزل، ليتم بيعها على الحكومة الهشة والمواطن المغلوب على أمره بأسعار خرافية، وجني أرباح لا يصدقها خبراء الاقتصاد النفطي في العالم.

واليوم، وأنا أقرأ قرار المحكمة بتكليف النيابة بإحضار المتهمين على ذمة قضية فساد المصافي عبر الإنتربول الدولي، استبشرت خيراً مثل غيري من عمال المصفاة، مع أني لست عاملاً فيها، لكنني أعرف أن هذا الصرح كان يدر على الدولة مداخيل طائلة ويشغل أكثر من ألف ومائتي عامل، وكل عامل يعول أسرة أو يساعد في إعاشتها.

أخيراً، وهو الأهم: هل سيلقى قرار المحكمة مجالاً للتنفيذ؟ وهل سيتم إحضار كل متهم بخراب ذلك الصرح الاقتصادي العملاق الذي إذا ذكرت عدن لابد أن يُذكر معها؟ أم سيكون مصير قرار المحكمة الإخفاء؟ أم ستقوم جهات ما بتعطيله مثلما تم تعطيل المصفاة؟! الأيام هي الحكم.

أزمة الكهرباء في عدن تتفاقم..

الأمناء / خاص :

تشهد العاصمة عدن أزمة كهربائية متفاقمة، حيث توقفت جميع محطات التوليد التي تعمل بالديزل عن الخدمة، فيما يعتمد التوليد حاليًا على ثلاث محطات فقط .

وفي ظل هذه الظروف، بلغت ساعات انقطاع التيار الكهربائي حاليًا 8 ساعات ونصف مقابل ساعتين من التوصيل، ومع خروج محطة بترومسيلة عن الخدمة، من المتوقع زيادة ساعات الانقطاع بشكل كبير.

في ذكرى استشهاده التاسعة..

عدن تستذكر بطل التحرير الشهيد اللواء جعفر محمد سعد

الأمناء / خاص :

في ذكرى استشهاده التاسعة، تستحضر عدن والجنوب سيرة أحد أعظم رجالاتها، الشهيد اللواء جعفر محمد سعد، بطل التحرير وأول محافظ لعاصمة الجنوب المحررة، رجلٌ استدعاه التاريخ ليكون في الصفوف الأولى حين احتاجته عدن في أصعب لحظاتها.

وبعد سنوات من المنفى في لندن، استدعاه الرئيس عبدربه منصور هادي ليعود قائدًا ومقاتلًا على رأس معركة تحرير عدن من المليشيات الحوثية وأذرع إيران، لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان ابنًا لهذه المدينة، عاش شوارعها، وحمل هموم أهلها، وحارب من أجلها بكل ما يملك، حتى في محطات حرجة كحرب 1994.

ولم تقتصر أدواره على التحرير فقط؛ فقد تحمل مسؤولية إدارة عدن في مرحلة ما بعد الحرب، متجسدًا رمزًا للوطنية والإخلاص، ومُدركًا لحجم التحديات التي تواجه مدينته التي أحبها وأفنى حياته لأجلها.

ومع مرور تسع سنوات على رحيله، يبقى جعفر محمد سعد أيقونة خالدة للوفاء والشجاعة في ذاكرة أبناء الجنوب، ودليلاً حيًا على أن القادة الحقيقيين يكتبون أسماءهم بدمائهم على صفحات التاريخ والجبناء يكتبون اسماءهم في صفحات سوداء يلعنها التاريخ.

المقال الاخير

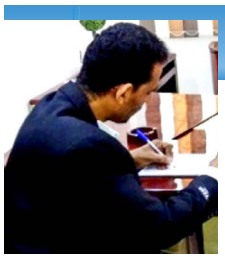

حين يكون صرف الراتب إنجازًا كبيرًا لدى الشرعية

غازي العلوي

في الدول المستقرة، يُعتبر صرف رواتب الموظفين الحكوميين أمرًا روتينيًا وبديهيًا، يُنفَّذ تلقائيًا دون الحاجة إلى إشادة أو احتفاء. لكن في اليمن، وفي ظل الشرعية اليمنية، تحوّل هذا الحق الأساسي إلى إنجاز كبير، يستدعي التصريحات الإعلامية والاحتفالات وكأنه فتحٌ عظيم.

عندما تصبح أبسط الحقوق مطلبًا يصعب تحقيقه، فهذا مؤشر على الخلل العميق في بنية الدولة وإدارتها ، فالرواتب ليست منّة من أحد؛ هي استحقاق دستوري وواجب تتحمله الحكومة تجاه مواطنيها. لكن في ظل الأوضاع التي تشهدها اليمن منذ سنوات، يبدو أن الشرعية اليمنية فقدت القدرة على إدارة شؤون الدولة بفعالية، وانحصر أداؤها في تحقيق إنجازات شكلية ومحدودة، مثل صرف الرواتب.

مع غياب المشاريع التنموية والخدمية الكبرى، وانعدام الإنجازات الأخرى تلجأ حكومة الشرعية إلى تضخيم أي خطوة صغيرة لتعويض الفشل في المجالات الأخرى.

وتحاول الشرعية من خلال التغني بصرف الرواتب على أنه دليل على استقرار الحكومة واهتمامها بالمواطنين وبأوضاعهم المعيشية ، رغم أن الواقع يشير إلى عكس ذلك.

من المضحك المبكي أن يتحوّل صرف الرواتب إلى عنوان رئيسي في الإعلام الرسمي للشرعية اليمنية وأداة للتفاخر ، في حين أن ملايين اليمنيين يعانون من الفقر والجوع بسبب الحرب المستمرة، وتبرز هذه الاحتفالات كدليل على انفصال السلطات عن معاناة الشعب.

ليس هناك ثمة حلول لهذا الواقع المأساوي والوضع المخزي الذي تمر به المسماة شرعية يمنية لإصلاح ما يمكن إصلاحه إلا من خلال إصلاح المؤسسات حيث يجب أن يكون صرف الرواتب عملية مؤسسية منتظمة وغير مرتبطة بأهواء السياسة ، كما أن الفشل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين يجب أن يقابله محاسبة حقيقية للمسؤولين وللقيادات غير الكفؤة.

إن الاحتفاء بصرف الرواتب يعكس صورة قاتمة عن واقع الشرعية اليمنية، حيث تحوّلت الحقوق إلى إنجازات، والواجبات إلى مكاسب سياسية، لكن الأمل يظل قائماً في أن يدرك القائمون على الحكم أن إدارة الدولة تتطلب أكثر من التصريحات، إنها تتطلب إرادة حقيقية للنهوض بالوطن وإنقاذ الشعب من هذا الواقع المأساوي.

عاصمة لحج التي خجلت من حالها

الأمناء/ صدام اللحجي:

انظروا كيف أصبحت شوارع الحوطة، عاصمة محافظة لحج! مدينة كانت يومًا تُعرف بجمالها وبساطتها، واليوم تحولت إلى صورة قاتمة تعكس حجم الإهمال والفساد. الشوارع التي كانت تضج بالحياة صارت تعج بالحفر، والغبار، والنفايات التي تغزو الأحياء. البنية التحتية منهارة، ولا أثر لأي تحسين أو تطوير.

والأدهى أن المسؤولين لا يرون في معاناة الناس سوى فرصة للتكسب إلا من رحم الله . مشاريع وهمية، وميزانيات تُصرف لكن لا تصل، وكأن هذه المدينة لا تستحق سوى الفتات. كل زاوية في الحوطة تُخبرك قصة من قصص الفساد، وحالة من الإهمال الممنهج.

ما يحدث في الحوطة ليس مجرد تقصير، بل خيانة بحق الناس الذين ينتظرون تحسنًا لا يأتي أبدًا. حسبي الله ونعم الوكيل على كل من ساهم في جعل هذه المدينة تعيش في هذا الوضع المزري. المشكلة تكمن في أن من يمسك بزمام الأمور يرى في الكارثة فرصة لا مسؤولية.